مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد التاسع – حزيران – 2024 / June

# مسألة التنمية المستدامة للمياه بين العراق وتركيا

**م. أنتصار محمود عبد الخضر** [1]
[1] جامعة البصرة / العراق

**ملخص.** ان دجلة والفرات نهران دوليان وتعتبر مياههما عنصرا استراتيجيا في التنمية الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل بأستمرار على الوصول به الى اكفأ استخدام. لكن تركيا هدفت الى استخدام سلاح المياه لأغراض سياسية ومساومة العراق في خيراته النفطية واستخدام المياه بما يهدد المصالح الحيوية في العراق.

**Abstract.** The Tigris and Euphrates are international rivers and their waters are considered a strategic element in development، which requires the need to work continuously to bring them to the most efficient use. But Turkey aimed to use the water weapon for political purposes and to bargain with Iraq for its oil resources and to use water in a way that threatens vital interests in Iraq.

## مقدمة:

إنَّ الشريعة المسيحية أو القوانين الكنسية هي مجموعة القوانين المستندة إلى الكتاب المقدّس والمجامع المسكونية السبعة وقوانين الرسل، وكتابات وتعاليم آباء الكنيسة واجتهادات شخصية من القساوسة والأساقفة المسيحيين حين بدلوا دينهم من دين سماوي إلى دين وضعي نبت وتغذى بأفكار بشرية.. وثنية، ومن أهم هذه العوامل الاضطهادات التي نزلت بالمسحيين وكذلك الوثنيات التي كانت تملأ العالم في ذلك الوقت، والتي كان يمكن أن يقل أو ينعدم تأثيرها لو كان هناك الإنجيل الصحيح.

وأيضاً من العوامل المؤثرة على الديانة المسيحية أهواء رجال الدين الذين باعوا دينهم بدنيا غيرهم، وبهذا فإنَّ المسيحية لا تحكمها المسيحية التي جاءت أحكامها من الله } وإنما على قوانين وضعية بعدما

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تمَّ فصل الدين عن الدولة، وكما إنَّ المسيحية لم تتضمن شريعة تنظم المجتمع. ومن هنا ذهبت كل دعوات المسيحية إلى التسامح الإنساني هباءً.. وغلبتها روح الاستعمار الخبيثة.

لهذا تناولت في هذه الدراسة موضوع مصادر الشريعة المسيحية الحالية هادفة إلى تسليط الضوء على زاوية مهمة في العالم إذ احتوت الدراسة على مقدمة ومبحثين وخاتمة تضمنت النتائج وقائمة المصادر المراجع على النحو التالي:

أشار الباحث في المقدمة إلى هدف البحث أمّا أهمية البحث فهي معرفة نشأة جذور المسيحيين الذين لا يملكون الأدلة على صحة ادعاء نسبة تراث المسيحية إلى المسيح (عليه السلام) من أجل مقاومتهم ومجابتهم.

## اشكالية الدراسة:

تعتبر كل من التنمية الاقتصادية ونمو السكان ونمو الطلب على الغذاء وتغير المناخ والمفاوضات المستمرة على تخصيص حصة ثابتة من المياه من اساسيات التنمية، تكمن مشكلة البحث في زيادة الاحتياجات السنوية من المياه في ظل محدودية الموارد المائية المتاحة التي لا تتناسب مع الحاجة

## هدف الدراسة:

تعد مسألة المياه بين العراق وتركيا وامكانية نقل تجربة التنمية المستدامة للمياه في تركيا الى العراق الهدف الرئيسي للبحث، الامر الذي يتطلب اهتمام الدولة بتنفيذ برامج لمواجهة تلك المشكلة.

## الطريقة البحثية:

اعتمد البحث على طرق التحليل التاريخي في استعراض الية عمل تركيا في ادخال الموارد المائية ضمن التنمية المستدامة، والعائد الاقتصادي منها. اعتمد البحث على مصادر وجداول وخرائط.

## المقدمة:

ان الموارد المائية هي من اساسيات التنمية المستدامة في عدة مناطق من العالم ولا يعد توافر المياه كما ونوعا المورد الاساس للتنمية الزراعية والصناعية والسياحية حسب بل ايضا للحياة اليومية في المدن والقرى وقد ادى التزايد السكاني والنمو الاقتصادي الى تزايد الطلب على المياه هذا من جهة ومن جهة اخرى الى زيادة في التلوث الذي يهدد جميع الموارد المائية وتنميتها المستدامة. تحتل المياه مكانة فريدة بين مختلف مصادر الطاقة بسبب قدرتها على العمل بصورة مستمرة ومتجددة ولا توجد لها

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

اثار سلبية على البيئة، واذا استطاع الإنسان ان يعيش بلا نفط فليس بمقدوره الاستغناء عن الماء(العتابي و شلش: ٢٠٠٠، ص٦٤) ( يوسف، ضحى: 2009، ص141) ( عطا الله و ضاري: 2013، ص146).

المياه تعد من أكثر الموارد الأساسية تجاوزا للحدود، وقد تسن البلدان تشريعات للمياه لاعتبارها من الأصول الوطنية، إلا أن هذا المورد في حقيقته يتجاوز الحدود السياسية، في صورة أنهار وبحيرات ومستودعات للمياه الجوفية. وتعمل المياه العابرة للحدود على تمديد الترابط بين شعبين عبر الحدود الوطنية، والربط بين مستخدمي المياه في مختلف البلدان من خلال نظام مشترك، ولا شك أن إدارة أحد التحديات الكبرى للتنمية البشرية التي تواجه المجتمع ذلك الترابط هو الدولي(صبحي و فاروق، ص500). تزداد صعوبة ادارة هذا المورد الاستراتيجي في ظل تزايد التنافس الدولي عليه الذي يعد عنصر ادامة الحياة الرئيسي (صبحي و فاروق، ص501).

أن التنافس على المياه يؤدي إلى وضع صانعي السياسة أمام خيارات ذات آثار تتعلق بالمساواة والتنمية البشرية والحد من الفقر في هذا الإطار، تعمل المؤسسات الوطنية والهيئات التشريعية على تقديم الآليات اللازمة لمعالجة هذه الخيارات إلا أنه من المتعذر إيجاد هيكل مؤسسي معادل بالنسبة للمجاري المائية التي تتدفق عبر الحدود، الأمر الذي تترتب عليه بعض التداعيات. ففي حالة حدوث ندرة في المياه مقارنة بالطلب، يشتد التنافس عبر الحدود على مياه الأنهار المشتركة وغيرها من الموارد المائية، و في حالة عدم توفر آليات مؤسسية للاستجابة للمشاكل العابرة للحدود من المحتمل أن يقضي هذا التنافس إلى صراعات عنيفة، لقد أدى شبح التنافس المتزايد على المياه بين البلدان إلى جدل عام يتسم بالاستقطاب في بعض الأحيان، إذ يتنبأ البعض بمستقبل تتنازعه حروب المياه عندما تؤكد البلدان على مطالباتها التنافسية على المياه، وبذلك قد تكون المياه عنصر لزيادة حدة الصراع في العقود القادمة ( سورة الأنبياء، الآيه ٣٠).

تتسبب المياه العابرة للحدود في أغلب الأحيان في إحداث بعض التوترات بين المجتمعات التي تربط بينها، لأنها تختلف عن أي مورد آخر من الموارد النادرة في نواح مهمة؛ إذ أنها تشكل جوهر كافة جوانب المجتمع البشري، من البيئة إلى الزراعة إلى الصناعة(العتابي:2000، ص66). كما أنها تعد عاملاً حيويا للحياة، مثلها في ذلك مثل الهواء ، و تمثل أيضا جزءًا لا يتجزأ من نظم الإنتاج التي تعمل على تحقيق الثراء والرفاهية ونظرا لأن المياه مورد متدفق وليست كيانا جامدا، فإن استخدامها في أي موضع يتأثر من جراء استخدامها في المواضع الأخرى، بما في ذلك البلدان الأخرى، وهي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

على طرف النقيض من النفط أو الفحم، لا يمكن إدارتها مطلقا لغرض واحد فقط، أو لصالح بلد واحد فقط لاسيما في حالة المياه العابرة للحدود(صبحي:2000، ص502).

تبلغ مساحة تركيا 783.5 كم 98% منها يابسة، ويبلغ طول سواحلها 7200 كم(العتابي:2000، ص64-66). تعرف تركيا جغرافياً بأنها "مركز العالم (الهامي و محمد: 2017 ، ص22). إن تركيا تقع على مسافة واحدة من أوروبا وروسيا والشرق الأوسط (الهامي و محمد: 2017 ، ص23). وأما موقع تركيا فيربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين اللتين تعتبران مركزا للمصادر الاقتصادية (كابلان و روبرت: 2015، ص 349). وبالإضافة إلى الموقع التركي كانت القسطنطينية بطبيعتها مطمعا للجميع (أوغلوا و داود : 2011، ص 142). تعد تركيا من الدول تربطها علاقات تاريخية عميقة الجذور بدول الشرق الأوسط (كابلان و روبرت: 2015، ص 344).

ان تركيا تأخذ شكلاً مستطيلا وتقع 3% من مساحة تركيا في اوربا وهو الجزء المعروف بتراقيا، أما الباقي يمثل ٩٧ % فيقع في قارة اسيا الذي يعرف بأناضوليا، ونتيجة لهذه الامتدادات الحدودية فان الموقع اعطى لتركيا أهمية بحرية وبرية كبيرة للاتصال الاستراتيجي والرخيص (كابلان و روبرت: 2015، ص 345).

ان حجم السكان يألف عنصراً من عناصر القوة الدولة وعامل السكان بقدرة متنامية في تركيا، ويتالف السكان من الاتراك بنسبة 85-90% ومن كالأكراد 6% و9% ويسكنون في ولايتين وان بتليس في شرق تركيا وديار بكر اما العرب يشكلون 2% ويسكنون في الاسكندرونة وانطاكية (الزيدي، و خلف: 2002، ص7) .

لذا يمكن القول ان الخرائط السياسة والاقتصادية اضافت الى تركيا أهمية مضاعفة، فتركيا في التاريخ الحديث والمعاصر نقطة التقاء المشاريع الحضارية المتصارعة كما انها تمثل المعبر الرئيسي لخطوط وامدادات الطاقة والمواد الخام التي تتبادل بين الشرق والغرب ولايمكن لدولة في هذا المكان الا ان تكون امبراطورية فتزداد بموقعها الجغرافي قوة الى قوتها وتكون مسرحاً لمطامع من حولها (الزيدي، و خلف: 2002، ص11).

## 1 .العلاقات العراقية التركية:

ان اعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، كانت نقطة التحول الأساس في السياسة التركية متجهة نحو الغرب للأخذ بأسباب تقدمه الذي جعلها تشكل قوة اقتصادية ذات ثقل نوعي في الشرق الأوسط

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

كما انها كانت من القوى العسكرية الرئيسية في العالم (كابلان و روبرت: 2015، ص 349)، فبدأت تركيا بتأسيس الجمهورية في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1923، تعين اول رئيس لها التي اتخذت من انقره مقراً لها بقيادة مصطفى كمال اتاتورك (الزيدي، و خلف: 2002، ص7)، فيما ارتبط العراق وتركيا بروابط ثقافية وسياسية واقتصادية ودينية(اتاتورك: 2017، ص19-74).

أتسمت العلاقات العراقية – التركية بالاتجاه نحو حفظ التقاطعات ونقاط الخلاف وصولاً الى تطور مستويات العلاقات الثنائية، فقد جرى تسوية مشكلة الموصل والتي فتحت أفاقاً جديدة للعلاقات بين البلدين(عبد الحسين و ياسر: ٢٠١٣، ص١٧).أما الحكومة التركية فقد أعلنت اعترافها بالعراق عام 1927(حسين و فاضل: 1977، ص76)، كما تم تعيين وزيرين مفوضين في كل من أنقرة وبغداد، فضلا عن تبادل الزيارات بين البلدين ، ففي ايلول 1930، قام نوري سعيد(السبعاوي و عبد الرحمن: ١٩٨٦، ص٢٧) بزيارة رسمية الى تركيا تم خلالها البحث عن قضية الأمن على الحدود العراقية التركية، و بحث قضية النفط، أسهمت تلك الزيارة في تطوير العلاقات بين البلدين ، اذ اثار الرئيس التركي آنذاك مصطفى كمال اتاتورك في خطاب له في ايار ١٩٣١، عن العلاقات القائمة بين العراق وتركيا، اذ قال "ان علاقات تركيا مع العراق جارية بإخلاص، وهي تستند الى رغبتهما في السلم والتعاون "(السعيد: 1988).

وعلى أثر ذلك، فقد وجه الرئيس التركي آنذاك مصطفى كمال اتاتورك دعوة للملك فيصل، وبالفعل قام الملك فيصل الاول بزيارة تركيا في تموز عام 1931، وتبادلا النقاش فيما بينهما عن رغبة حكومتيهما في ترسيخ علاقات بلديهما –+وتطويرها بما يخدم مصالح شعبيهما، وفي نهاية الزيارة تم تأكيد البلدين على ضرورة تأمين حفظ الأمن والنظام على الحدود ووجوب التمسك بمبدأ عدم افساح المجال في داخل الدولتين لأية محاولة ترمي الى الاخلال بأمن الأخر(السبعاوي و عبد الرحمن: 1986، ص28)، أحدثت تلك الزيارات تقارباً بين البلدين وأصبحت العلاقات متبادلة، اذ تكررت بين مسؤولي الدولتين، وتم عقد اتفاقيات عدة منها توقيع معاهدة في كانون الثاني ١٩٣٢ حول حدوث خرق أمني بين البلدين(توفيق و حقي:٢٠١٠، ص١٢١).

تطورت العلاقات السياسية نحو استراتيجية إقليمية اذ أنضم العراق في الثامن تموز ١٩٣٧، الى ميثاق سعد آباد والذي تعهد جميع الاطراف فيه على الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية، ومراعاة حرمة الحدود المشتركة، فضلا عن التشاور فيما يخص كل الاختلافات التي لها صيغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتركة الى جانب الامتناع عن ممارسة أي عدوان تجاه أحدهما

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الأخر(السبعاوي و عـــبـــد الـــرحمن: 1986، ص29)، وفي عام 1946 وقع نوري السعيد معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين(الحسيني و عبد الرزاق: ١٩٧٨، ص15.).

شـــهدت العلاقات العراقية – التركية في شـــباط عام 1955، مرحلة جديدة من التطور، اذ وقع البلدان على معاهدة دفاع مشترك تضمنت التعهد بالتعاون لصد أي عدوان قد يقع بين البلدين سواء من داخل المنطقة، أو من خارجها اســتناداً الى حق الدفاع الشــرعي الذي أقرته المادة 51من ميثاق الأمم المتحدة والذي انضمت اليه كل من ايران والمملكة المتحدة والباكستان، كما انضمت اليه الولايات المتحدة الامريكية بوصفها عضواً مراقباً، وقد سميت تلك المعاهدة بحلف بغداد(توفيق و حقي:٢٠١٠، ص١٢١) ،والذي أحدث نقلة نوعية في علاقات تركيا مع العراق ، واستمرت العلاقة بين البلدين حتى عام 1958، عندما حدث تغيير في نظام الحكم في العراق وتحوله نحو النظام الجمهوري، ليعلن انســحابه من حلف بغداد في الرابع والعشــرين من آذار ١٩٥٩، وبعدها تم نقل مقر الحلف من بغداد الى أنقرة واطلق عليه فيما بعد تسمية بـ "المعاهدة المركزية"، في أب 1959(السبعاوي و عبد الرحمن: 1986، ص142) وعلى أثرها حدث توتر في العلاقات بين البلدين، أعلن وزير الخارجية التركي آنذاك فطين رشدي زورلوا (السبعاوي و عـبـد الـرحمن: 1986، ص181) من خلال مؤتمر صحفي في تموز 1958، اذ صرحً "ان تركيا غير مستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق"(رشدي: 2022) كما حاولت التدخل عسكريا للإطاحة بنظام الحكم في العراق والقضاء على الثورة فيه، الا انه ونتيجة للضغوط التي تعرضت لها تركيا من قبل القوى السياسية التركية وحتى من قبل ايران وباكستان أعلنت الحكومة التركية إعترافها الرسمي بالحكومة العراقية آنذاك(العبيدي وحسن: ١٩٨٦، ص37.).

أخذت العلاقات بالتحســـن بين البلدين بعد عام 1963 اذ عقدت العديد من الاتفاقيات تجارية و سياسية(السبعاوي و عـــبـــد الـــرحمن: 1986، ص108). وفي عام 1972 وقعت تركيا بروتوكولاً اقتصـادياً مع العراق لتوسـيع قاعدة التعاون الاقتصـادي بينهما في مجالات النفط والتجارة والترانزيت، فضلاً عن التوقيع على اتفاقية خط انابيب النفط عام ١٩٧٣(السبعاوي و عـــبـــد الـــرحمن: 1986، ص109)، ازداد التعاون العراقي التركي قوة في الثمانينيات بعد موقف تركيا من الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٨-١٩٨٠(عبد الحسين و ياسر: ٢٠١٣، ص180)، قد اتسم بالحياد ولعل سبب ذلك يعود إلى العلاقات التجارية التي كانت تربطها بكلا البلدين العراق وايران(توفيق وحقـــي: ٢٠٠٣، ص ٢٨٥).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وعندما دخل العراق الكويت في أب 1990، اعلنت الحكومة التركية رغبتها بذلك لأنه يخدم مصالحها، فقد أعلن الرئيس التركي انذآك توركوت اوزال(رضوان و وليد:٢٠٠٦، ص١٩١) إحتلال العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الذي كان قد بدأ يضمر، وعدت أزمة الخليج الثانية القاعدة الضرورية لتركيا كي ترى القدرة العسكرية تتفكك، لذا وقفت تركيا في الأيام الأولى من إحتلال الكويت الى جانب المعسكر المعادي للعراق وسمحت لقوات التحالف الدولي بإستخدام القواعد الاطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق(37).

**1.1. سياسة الدبلوماسية الوقائية للعراق من تنمية المياه التركية:**

الدبلوماسية الوقائية هي خلق الاليات القانونية والسياسية للحيلولة دون وصول الصراعات الدولية الى مرحلة النزاع المسلح لتحقيق الامن العالمي، ان نهري دجلة والفرات(*) من الانهار المهمة التي تعد من أهم مسببات اختلاف وجهات النظر في طريقة الافادة من مياهها بين العراق وتركيا، نتيجة تعقد المشكلة وسعي دولة المنبع تركيا الى استغلال هذه الثروة وبما يؤمن مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب مصالح دول المصب الاخرى وهي العراق وسوريا(رضوان: 1991، ص1-2).

تبلغ كمية الموارد المائية في تركيا نحو ٥١٨كم مكعب/ سنة تشكل المياه السطحية منها ١٨٥كم مكعب/ سنة ، والمياه الجوفية ٢٣٥كم مكعب / سنة ، تتركز النسبة الكبرى من مياه تركيا في حوضي دجلة والفرات ، هذا بدورة هيأ لتركيا قوة كامنة كبيرة تستطيع تركيا من خلالها ان تؤثر على جيرانها، ولاسيما العراق من خلال قيامها بمشاريعها ولاسيما مشروع الكاب(صبحي و فاروق، ص503) والذي خفض مستوى المياه في العراق الى النصف.

يعتمد العراق بشكل شبة كامل على الموارد المائية القادمة من تركيا واي تغيير في الكميات الواردة اليه يؤثر بشكل كبير على الزراعة والصناعة(كابلان :2015، ص34؛ هاشم و جليل، ص184.) تشكل المياه السطحية في العراق نسبة كبيرة من اجمالي الموارد المائية المستغله في العراق والتي اغلبها مياه سطحية وهي بالكاد تغطي الاحتياجات المحلية والتي يتوقع ان تزداد هذه الاحتياجات بزيادة عدد السكان في العراق(مخيمر واخرون: 1996، ص66) ، يرافق هذه التوقعات سعي تركيا الى تقليل كمية هذه المياه الواردة الى العراق من خلال السدود التي انشأت على طول مسار نهري دجلة والفرات مما قد يشكل مشكلة كبيرة على العراق ولها آثار سلبية على مستقبل العلاقات بين البلدين.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ان مشكلة المياه والتبعية المائية بالنسبة للعراق بدأت بعد سعي تركيا لإنشاء مشروع جنوب شرق الأناضـــول الذي بدأت تركيا في تنفيذه منذ عام ١٩٨١ والذي كانت أهم أهدافه تنمية المناطق التي يعيش فيها الأرمن والاكراد وعرب لواء الاسكندرونه بغرض تحقيق الاستقرار السياسي في هذه المناطق كما يذكر الاتراك(صـــبحي و فاروق، ص506) و اقامة بنية تحتية اقتصـــادية قوية تدعم وجود تركيا الاقليمي وتزيد من ثقلها في معادلات التوازن الاقليمية .

فضـلا عن ذلك يعد هذا المشـروع من احد اكبر مشـاريع التنمية الأقليمية في العالم فهو مشـروع تنموي متكامل ومتعدد القطاعات ويشـــمل الزراعة والصـــناعة والتطوير الريفي والعمراني بما في ذلك أنشـــاء الســـدود ومحطات الطاقة الكهربائية وقد بدأ العمل به منذ عام ١٩٦٥ ، فقد أقامت تركيا أكثر من ٢٠ سدا على نهري دجلة والفرات وكان أهمها سد أتاتورك على نهر الفرات وسد اليسو على نهر دجلة ، تحاول تركيا أن تستخدم هذا المشروع لارواء ١٧ مليون دونم اضـافة الى استخدامه كوسيلة ضغط سياسية على سوريا والعراق، فضلا عن ذلك فأن سعي تركيا الى استكمال سد اليسو على نهر دجلة(عثمان و احمد: ٢٠٠٢، ص30.)

أن ذلك سيؤثر بشكل كبير على كميات المياه الواردة للعراق ويتوقع ان هذه المشكلة سوف تتفاقم بشكل اكبر بعد سعي تركيا إلى اكمال مخطط انشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية فيها خاصة مع الاصرار التركي على تنفيذ مشروع سد اليسو وسد جزرة اللذين سيتحكمان في تحديد كميات المياه المطلقة الى العراق (الناصري وابراهيم: ١٩٩٥، ص ١٦٤.).

ان سياسـة تركيا المائية تسـتند الى رؤية مفادها انها تعد حوض دجلة والفرات حوضـا واحدا وان النهرين عابران للحدود الدولية وليسا نهرين دوليين وبالتالي تحاول تركيا (تتريك) نهري دجلة والفرات ، وهذا ما يمنح الجانب التركي حق التصـرف بمياه النهرين ضـمن حدودها السياسـية ودون الأخذ بنظر الاهتمام الأضـرار الناجمة عن ذلك لكل من سوريا والعراق(صـالح و اخرون: ٢٠٠٧، ص١٩) ، كما أن تركيا تحاول أن تقارن مياه دجلة والفرات بالنفط العربي لذلك تحاول بيع المياه للعرب ، فقد أصـدر وزير تركي بيانا في أيلول ١٩٩٧ صـــرح فيه " أن تركيا يجب أن تبيع مياها من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب.

اسـتخدمت تركيا هذه الورقة للتأثير على سـياسـة الدول المسـتفيدة من نهري دجلة والفرات، كما رفضـت أي تسوية لهذه المسألة وفقا لمبادئ القانون الدولي، فقد رفضـت الموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصـــة بالاســـتخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي اقرتها الجمعية الالتزام بالتعاون

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

والأخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها أي المشـــروعات التي تنوي احدى الدول النهرية القيام بها، ويحتمل أن تكون لها آثار سـلبية في الدول النهرية الأخرى وهو ما ينطبق عادة على مشـروعات دول المنابع، وقد برر المســؤولين الأتراك موقفهم بأن هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت مســنودا في أراضـيها، ومن بينها الصـين والهند وبعض الدول الأفريقية"( معوض وعبد الله : ١٩٩٨، ص٢١٣). لهذا تحاول تركيا في سـياسـتها المائية حيال العراق إلى تحقيق مجموعة من المكاسـب السـياسـية والاقتصادية ومنها:

1. تحقيق تنمية اقتصـاديه لمناطقها الجنوبية التي تعاني من مشـكلات واضـطرابات وتدني في المستوى المعيشي مقارنة بباقي مناطق تركيا.
2. الضغط السياسي على العراق من اجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية
3. محاولة تركيا مقارنة الماء بالنفط العربي فهي تريد تبادل المياه بالنفط وتعتبرها ســلعتين إســتراتيجيتين على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين طريقة التعامل مع كل من النفط والماء باعتبار ان النفط سلعة ناضبة اما الماء فهي متجدده.

**1.2. الاتفاقيات الثنائية**

أ. معاهدة باريس كانون الثاني 1920: عقدت بين فرنسـا وبريطانيا بصـفتهما دولتي الانتداب لتنظيم الري في مياه نهري دجلة والفرات عند نقطة دخولهما إلى الأراضـــي العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني(النعيمي واحمد نوري: 2002، ص٩).

ب. معاهدة لوزان تموز 1923: وقعتها دول الحلفاء وتركيا والتي تتضـمن مادة خاصـة شـاملة لموضوع المياه، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم.

ج. معاهدة الصـداقة وحسـن الجوار بين العراق وتركيا آذار 1946: لتنظيم انتفاع العراق وتركيا من مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما(محمد و عبد الكريم: 2014، ص94.).

د. المفاوضـات الثنائية والثلاثية بين تركيا والعراق وسـوريا 1962-1971: اهمها مفاوضـات سـوريا والعراق للفترة 1962 – 1974و مفاوضـات سـوريا وتركيا للفترة 1962-1971و المفاوضـــات الثلاثية للفترة 1965 – 1971.و بروتوكول التعاون الاقتصـــادي والفني بين العراق وتركيا كانون الثاني 1971، اتفق الطرفين على إجراء المشـــاورات عند قيام تركيا بملىء خزان كيبان، وذلك بغية تأمين حاجة العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملىء خزان الحبانية.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

هـ. محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني كانون الثاني 1980اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة في المنطقة(عائب و حبيب: 2009، ص48)

و. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا 1987: التقسيم النهائي لمياه النهر بين الدول الثلاث العراق وتركيا وسوريا( محمد و إسماعيل: 2006، ص47).

ز. الاتفاقية المؤقتة بين العراق وسوريا نيسان 1990: حددت حصة العراق من مياه نهر الفرات بنسبة 958 من المياه الواردة عند الحدود التركية السورية وحصة تركيا بنسبة 42% منها، وذلك إلى حين التوصل إلى اتفاقية ثلاثية نهائية بشأن تقسيم مياه نهر الفرات مع تركيا(بن خضراء و معد: 1998، ص118.).

نظرت تركيا إلى معظم الإتفاقيات المائية لمياه نهري دجلة والفرات، على أنها تبادل المذكرات، أو إصدار إعلان أو تصريح مشترك، وهذا خلاف الحال في الأنهار الدولية. حاولت تركيا نقض المعاهدات والاتفاقيات، من خلال عدم الالتزام مع العراق وسوريا، ومحاولة كسب الوقت بغية تنفيذ مشاريعها، مما أدى الى عدم التوصل إلى اتفاقية نهائية لقسمة المياه، متجاهلة بذلك كل الأعراف والمواثيق الدولية التي تنظم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، مما أثر بشكل سلبي على العلاقات العربية التركية.

### 1.3. السدود المقامة على نهر دجله:

على الرغم من صعوبة استغلال مياه نهر دجلة في تركيا، وذلك لكون القسم الأعظم من أراضي الحوض تقع في مناطق جبلية وعرة متمثلة بجبال طوروس حيث تشمل السفوح الجنوبية لهذه المرتفعات منابع نهر دجلة وبعض روافده ألا إن الحكومات التركية حاولت بشتى الطرق والوسائل استغلال مياه نهر دجلة والعمل على تطوير حوضه وبشكل خاص الأراضي السهلية الواقعة بين

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الهضـاب والسـلاسـل الجبلية العالية المحيطة بحوض النهر، والخريطة (1) توضـح أبرز المشـاريع التركية في حوض نهر دجلة ضمن مشروع الكاب وهي ما يأتي

خريطة (1) السدود والمشاريع التركية المقامة على نهر دجلة ضمن مشروع الكاب

1- مشـروع سـد باطمان: يقع على راك بالمان في ولايتي سـيرت وديار بكر ويخزن هذا السـد

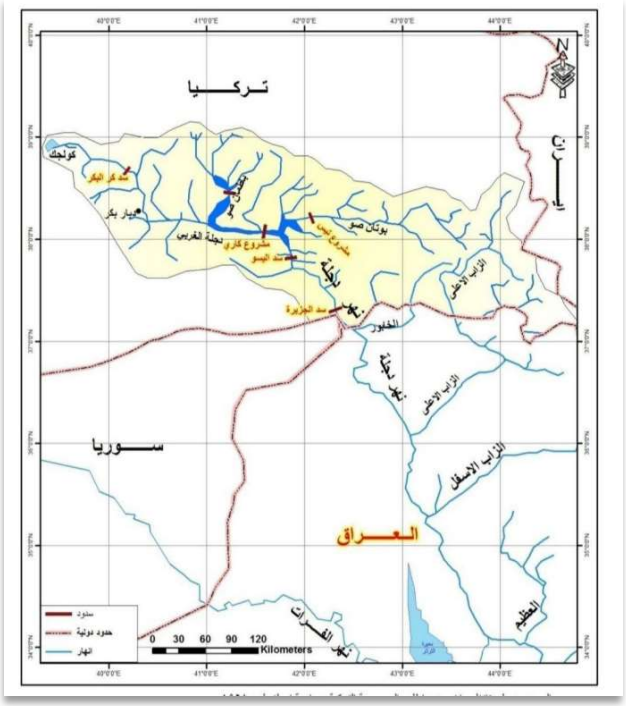


مقداراً من المياه تقدر ب 1.1 مليار م3 وأقيمت عليه محطة كهرومائية وتفرعت منه مشاريع فرعية ويهدف إلى إنتاج 483.

2- مشـروع باطمان سـيلوان: يقع في ولاية ديار بكر ويهدف إلى إرواء 213 ألف هكتار من الأراضـي الواقعة يسـار نهر دجلة العليا وإنتاج 1.5 الف ميكا واط سـاعة من الطاقة الكهربائية.

3- مشروع دجلة – كرالكزي: يضم هذا المشروع سدي كرالكزي ودجلة ومحطتيهما الكهرومائيتين اللتين تبلغ طاقتهما التخزينية نحو 2.5 مليارم3 ويقع ضـمن ولاية أمل(هارون و علي، 2005، ص447).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

4- مشروع سد الجزيرة: وهو مشروع متعدد الأغراض ويتألف من:

أ. مشروع سد الجزيرة: ويعمل هذا المشروع على إنتاج الطاقة الكهربائية وإرواء الأراضي الزراعية ويبلغ حجم التخزين الكلي للسد 201 مليون بينما تبلغ قدرة المحطة الكهروبائية نحو 1200 ميكا واط / ساعة كمعدل(عزيز و اخرون: 2015، ص579).

ب. مشروع ري سلوبي: لاغراض الري وتوليد الطاقة على رافد الهيول وتبلغ مساحة الأراضي التي يروبها المشروع حوالي 32 الف هكتار.

ج. مشروع كارزان: ويوفر المياه لري 60 ألف هكتار من الأراضي الزراعية مع توليد طاقة بمقدار 315 ميكا واط / ساعة( ترتول:1996، ص 17).

5- مشروع سد اليسو: بتمويل أسرائلي واوربي ودول مانحة أخرى وبدأ التفكير الجدي لإقامته أواخر التسعينيات في القرن الماضي. وقد وضع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حجر الأساس له في أيار عام 2006 والذي يعد من أكبر السدود التي ستقيمها تركيا على نهر دجلة(هاشم و نوار جليل: 2009، ص31).

6- مشروع تصيبين جزيرة أبدل:هو مشروع إروائي يروي مساحة تقدر بحوالي 89 ألف هكتار، ويؤمن ري 70 ألف هكتار من مياه خزان الجزيرة (العبيدي و جاسم: 2009، ص67). وعند تنفيذ كافة المشاريع سوف تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ضمن مشروع *gap* في حوض نهر دجلة 24 مليون دونم وإنتاج طاقة كهربائية بمقدار 7658 ميكا واط /ساعة سنويا

7- مشروع جنوب شرق الأناضول الكاب: يعد مشروع الكاب التركي من أهم المشاريع التركية المقامة على نهري دجلة والفرات وهو أضخم مشروع في العالم، يتألف من 22 سدا و19 محطة كهربائية .

8- مشروع سدلي – صور: وهو من المشاريع الضخمة جدا على نهر دجلة في ولايتي ماردين وسيرت بدأ التخطيط له عام 2006 وعلى بعد 45كم من الحدود السورية والسد من السدود الإملائية ببنى بطريقة الرجم بالأحجار مثل سد أتاتورك على نهر الفرات(محمود و عبد الملك : 2008، ص23).

**1.4. المشاريع المقامة على نهر الفرات:**

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تعود المحاولات الاولى لتطوير حوض نهر الفرات الى عام 1930، عندما تأسست مؤسسة اعمال المياه التركية، وشرعت في تنفيذ برنامجها بعد منتصف الستينات، ومن أبرز المشاريع التي خططت لأنشائها هي :

1- مشروع سد وخزان كيبان: يقع جنوب شرقي تركيا وهو من المشاريع الكبيرة في تركيا، ويقع خارج الكاب أنتهى العمل منه عام 1975، وتبلغ الطاقة الاستيعابية له 30،7مليار، ويعد الأساس في عمليات تخزين الفائض المائي على المدى الطويل، تقوم الخزانات أسفل كيبان باعادة تنظيم المياة المنصرفة من الخزان للأحتياجات الشهرية.

جدول رقم (1): المشاريع المائية التركية المقامة على نهر الفرات

| ت | اسم المشروع | الطاقة التخزينية مليار م3 | تاريخ الأنجاز | المساحة المقرر ريها (هكتار) | الطاقة الكهربائية المولدة (الف ميكا واط /ساعة سنويا) | الموقع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | سد كيبان | 30.7 | 1975 | - | 5،7 | كيبان |
| 2 | سد قرة قايا | 9.58 | 1986 | 101000 | 7،5 | ديار بكر-اورفة |
| 3 | سد اتاتورك | 48.7 | 1991 | 843000 | 8،1 | أديامان-اورفة |
| 4 | نفق اوفة | | 1994 | 476474 | 0،12400 | اورفة |
| 5 | مشروع ري ماردين –جيلان | | 1995 | 334999 | - | ماردين – اورفة |
| 6 | مشروع ري سفيرك-هلون | | 1995 | 160105 | - | اورفة |
| 7 | مشروع ري يوزوفا | | 1993 | 69702 | 0،16 | اورفة |
| 8 | مشروع الفرات الحدودي | | 1987 | 23000 | 2،737 | عنتاب-اورفة |
| 9 | مشروع أديامان-كاهتة | | 1994 | 77409 | 0،509 | أديامان |

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 10 | مشروع سروج يازكي | | قيد الأنجاز | 146500 | 0،044 | اوفة |
| 11 | مشروع اديامان جوكصو أرابان | | 1996 | 71598 | - | أديامان |
| 12 | مشروع غازي عنتاب | | 1988 | 81670 | - | غازي عنتاب |
| | المجموع شبه النهائي لحوض نهر الفرات | 89،98 | | 2385457 | 2385457 | |

المصدر: (1) العباسي، المصدر السابق، ص89-90

2- مشـــروع قرة قايا: وهو ثاني المشـــاريع الكبيرة التي نفذتها تركيا على المجرى الرئيس لنهر الفرات ،يقع جنوب ســـد كيبأن بنحو 66كم، وقد اكتمل الســـد عام 1986 ، وتبلغ طاقته التخزينية 9،580مليار م3 من المياه ويهـــدف المشروع لتوليـــد 7،5 الف ميكا واط /ساعة ســـنويا من الطاقة الكهربائية، يســـهم بتغذية الاراضـــي الزراعية الواقعة خلف الســـد والبالغة مســـاحتها 101الف هكتار وقد أســـهم في تمويل المشـــروع البنك الدولي للأنشـــاء والتعمير واتحاد البنوك السويسرية والألمانية والبريطانية، وعند ملىء خزان السد لم يجر اي قطع لمياه نهر الفرات، لأن ذلك ســـيشـــكل مخالفة صـــريحة لتعهد تركيا للبنوك الدولية الممولة ،والتي اشـــترطت عدم الاضـــرار بالدول المجاورة ســـوريا والعراق(العباســـي و ريان ذنون:2004، ص13).

3- مشروع الفرات الأسفل: ويتالف من:

أ. ســـد وخزان اتاتورك: ويعد بمثابة القلب بالنســـبة لبقية المشـــاريع المقامة على حوض نهر الفرات ،ويمثل اكبر المشاريع الإستراتيجية التي نفذت قي تاريخ تركيا كما يعد رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم ،وهو متعدد الاغراض والاستخدامات(اسماعيل وعبد الله: 2016، ص78) وقد بدا العمل به عام 1989، وملئ في شـــباط عام 1990، يقع الســـد على بعد 24كم من مدينة يوز وفا، و62 كم من مدينة شـــانلي اورفة ،يبلغ حجم الطاقة التخزينية له 48،7 مليار م3، ويهدف الى ارواء مساحة 843 الف هكتار من الاراضي الزراعية، وانتاج 8،1الف ميكا واط /ســـاعة ســـنويا من الطاقة الكهربائية، وتبلغ الطاقه الاســـتيعابية للخزان 48مليار م3 من المياه ،اما مســـاحة بحيرته الاصـــطناعيه فتبلغ 817كم (حســـن و كامل: 2002، ص192).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ب. مشـروع شـانلي اورفة: وهو عبارة عن نفقين كبيرين،يبلغ تصـريفها (328م3/ثا) والغرض منهما هو نقل مياه الفرات الى سهول اورفة وحران، ويأخذ نفق أورفة مياهه من سد اتا تورك على المنسـوب 498م، ويعد من اهم المنشـأت التابعة لسـد اتاتورك، حيث يتم عبرة تحويل مياه نهر الفرات لري سـهول ماردين وحران، ويعد نفقا اورفة المتوازيان اللذان يبلغ طول كل منهمـا 28كم. اطول قنـاتين في العـالم كمـا يعتبران بمثـابـة (تغيير جـذري لمجرى النهر) ويرويان مسـاحة تقدر بـ476474 الف هكتار، وفضـلا عن ذلك يسـتثمر المشـروع لأنتاج الطاقة من المحطات الكهرومائية التي اقيمت فيها، والتي يبلغ حجم سـعتها124000 ميكا واط، ومن الجدير بالذكر أن بامكان مشـروع اسـفل الفرات حبس مياه نهر الفرات لمدة 600يوم.

ج. مشـروع ري ماردين جيلان بنار: لري اراضـي ولايتي ماردين– اورفة، في مرحلتين، تتضـمن المرحلـة الأولى، ارواء 230130هكتـار بطريقـة الري السـيحي، والمرحلـة الثـانيـة، ارواء104809 هكتار بطريقة الري بالواسطة.

د. مشروع ري سيفريك – هلوان: ضمن مجموعة مشاريع الفرات الاسفل ، ويقع في ولاية اورفة ويحتل المرتبة الثانية، حيث تصل مساحة الاراضي التي يرويها 160105 هكتار، ويتم ري تلك الاراضي بطريقة الضخ.

هـ. مشروع ري يوزوفا: للأرواء بالضخ لمساحة 69702هكتار، من ولاية اورفة مع توليد الطاقة الكهربائية في محطته إذ يبلغ معدل أنتاج الطاقة السنوي 16 ميكا واط/ساعة سنوياً.

و. مشـروع الفرات الحدودي: يقع في المنطقة المحصـورة بين سـد اتاتورك والحدود التركية – السورية ، ويتالف من سد بيرجك وقرقامش فضلا عن محطة كهرومائية لكل منهما ، ويهدف الى أنتاج 2267ميكاواط سـاعة / سـنويا من الطاقة الكهربائية بالنسـبه الى سـد بيرجك ، و470 ميكا واط اسـاعه سـنوياً بالنسـبة الى سـد قرقامش، وارواء مسـاحة تقدر بـ23 الف هكتار من سهول ارابان.

ز. مشـروع اديامان – كاهتة: ويشـتمل هذا المشـروع على خمسـة محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية، تنتج طاقة كهربائية سنوية تقدر بـ (509 ميكا واط ساعة / سنويا) كما يشمل هذا المشروع .خمسة مشاريع ري تروي مساحة تقدر بـ(77409هكتار) في ولاية أديامان.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ح. مشروع سروج – يازكي : مشروع لأرواء 146500 هكتار من الاراضي الزراعية في ولاية اورفة، كما أن هذا المشروع ينتج طاقة كهربائية تقدر بـ 44ميكا واط /ساعة سنويا

ط. مشروع اديامان – جوكصو – أرابان: يغطي الجزء الشمالي الغربي من ولاية غازي عنتاب والقسم الجنوبي الغربي من ولاية اديامان و مساحة صغيرة من ولاية مرعش، ويهدف الى ارواء مساحة تقدر بـ 71598هكتار وتزويد مدينة غازي عنتاب بمياه الشرب، اكتمل تنفيذ هذا المشروع سنة 1996.

ي. مشروع غازي عنتاب: ويتكون من ثلاثة سدود تروي مساحة 81670هكتار، من اراضي ولاية غازي عنتاب وهذه السدود هي سد وخزان هانج اغزبسعة 100 مليون م3، ويقع على رافد تنزيب وبالقرب من بيرجك وتبلغ سعته التخزينية 100 مليون م3 ،ويعمل على ارواء حوالي7330دونم من الاراضي الزراعية تم أنجازة عام 1988. سد قاجيك وسد كمكمن – كيمد فان. ويهدف الى ارواء 74340هكتار وبناءاً على ماذكر فأن مجموع مساحة الاراضي الزراعية المروية في حوض الفرات تبلغ 2385457هكتار مع أنتاج 24،874مليون ميكا واط.

## 2 .خروج العراق من الدبلوماسية الوقائية حيال تنمية المياه التركية

تركيا انطلقت في تعاملها مع مسألة المياه من حسابات سياسية استراتيجية وليست فنية، يزيد فائضهم من اليد العاملة ضد دول أوربا الغربية، وتتقلص أهميتهم الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد سياسة الوفاق الدولي، وتهدد وحدة أراضيهم مشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الأناضول، عند ذلك تتجه افكارهم حول المياه.

وفي ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد عالميا اصبحت تحتل مكان الصدارة في العلاقات العربية التركية(عبد الخالق: ١٩٨٩، ص٣)، وعليه فإن أحد عناصر الدور الاقليمي التركي يتمثل في سياسة مائية طموحة (معوض، ٩٤).إن سياسة تركيا تتجه إلى جعل مسألة المياه بشكل عام ومياه نهر الفرات بشكل خاص وسيلة لمواجهة المتغيرات الاقليمية والدولية للحصول على موقع فاعل ومؤثر(الشمري وجاسم، ص45)، مراعية بعض التقديرات الغربية التي تنظر لتركيا باعتبارها دولة مسلمة، الأمر الذي تنظر اليه تركيا بقدر من الريبة والقلق خشية من تضاؤل رصيدها الاستراتيجي واحتمالات تهميش دورها كحليف للغرب في المنطقة(مانجو و اندرو: ١٩٩١، ص٢٢)، لذلك فهي تسعى لإيجاد دور بارز لها بصفتها دولة شرقية أو مركزاً

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

للاستقطاب في الشرق الأوسط، أو جسراً يحتاجه الغرب للعبور إلى الشرق، وفي سياستها لتحقيق هذا الهدف تعمل على استغلال مواردها المائية لاسيما مياه نهر الفرات لتظهر على ساحة السياسة والاحداث الدولية دولة شرقية مهمة طالما انها غير قادرة على الاندماج بالغرب(معوضو خالد: ١٩٩٢، ص١٣٤)، لذلك غيرت تركيا في سياستها فضغطت على البنك الدولي لأنه يعد الاداة المالية التي تمسك زمام الامور بها الدول الكبرى في العالم اذ يرفض تمويل المشاريع المائية التي تنفذها تركيا طالما لم تتوصل الى اتفاق مع سوريا والعراق حول تقاسم مياه دجلة والفرات وادارتهما، لكن الجانب الغربي لم يراع هذا الامر فوفر قدرة مالية مما جعل لها القدرة على دعم القطاعين الخاص والعام لتطوير منابع نهري دجلة والفرات ولرغبة تركيا في جعل المياه هي مورد الدولة المنبع، أما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطيع أن تملي عليها كيفية استخدام موردها وبالمثل يشكل النفط في بلدان عربية عديدة مورداً بعيد المجرى وتركيا لا تقرر لها كيفية استخدامها(نجم وآخرون: 2015، ص179).

ان الحكومة التركية عملت على تعزيز قوتها بواسطة مشاريعها الانمائية (المبارك و علي:١٩٩٧، ص٣٣). كمقارنة لنفسها مائيا والعراق نفطيا. إن ذلك الادعاء لا ينطبق مع الواقع على اعتبار أن النفط احواض تستخرج في مناطق معينة، والنفط ثروة غير متجددة وقابلة للنضوب على مر السنين، أما المياه ومنها مياه دجلة والفرات فهي متجددة وسطحية ولا تحتاج إلى استثمارات لاكتشافها وتجري منذ الازل فوق سطح الأرض الأمر الذي لا يمنح أحدا حق الادعاء بملكيتها، ولا تستطيع الحدود السياسية بين الدول أن تمثل تقسيما للموارد المائية، لذلك فان كان هناك ادعاء لأي دولة على حوضي دجلة والفرات فهي حقوق مكتسبة للجميع وليست حكراً على أحد.

إن السياسة المائية كانت ومازالت تشكل عائقاً في تطور العلاقات التركية – العربية في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها من المجالات المختلفة، وان اصرار تركيا على التحكم في مياه نهري دجلة والفرات والقيام بإجراءات انفرادية من جانبها في وقف المياه أو ضخها كيفما تريد وفي أي وقت، يدفع المنطقة إلى مزيد من التوتر، وتهدف تركيا من وراء ذلك إلى استخدام سلاح المياه لأغراض سياسية وكسب المواقف على حساب الجانب العربي، إذ تهدف إلى مساومة سوريا على وقف ادعائها للمطالبة بالإسكندرونه والضغط عليها لأيقاف دعمها للأكراد وحركتهم المسلحة المناهضة لتركيا، فضلا عن مساومة العراق على خيراته النفطية من جانب اخر فأن

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الدور التركي في المنطقة الذي يعتمد على الرؤية الغربية في تشكيل منطقة الشرق الأوسط، ينطلق من اهتمامات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة، مستفيدة من مركزها السياسي وموقعها الجغرافي الذي تتمتع به باعتبارها جسر للغرب وبسبب امتلاكها لأكبر قوة عسكرية في المنطقة، فضلا عن امتلاكها لاحد أهم مصادر الثروة الطبيعية وهي المياه(شهاب الدين و فتحي:١٩٩٨، ص٤٥)، واستخدام ورقة المياه بما يهدد المصالح الحيوية لكل من سوريا والعراق، كما تسعى تركيا وبشكل مستمر العمل من خلال الخلاف الماني بينها وبين الدولتين العربيتين على مواجهة المشكلة مع كل دولة على انفراد وكانت ترفض باستمرار الدخول في مفاوضات ثلاثية وهذا الأمر يسهل عليها مواجهة احتياجات كل دولة على حدة افضل من مواجهة احتياجات دولتين في أن واحد والمشكلة الأساسية ليست في مشروع جنوب شرقي الاناضول أو منشأته أو ما تقوم به تركيا من مشاريع أخرى على نهري دجلة والفرات، ولكنها ستسعى دائما إلى ايجاد مشاريع أخرى للضغط على الدول العربية مادام لديها منبع المياه ولدى العرب آبار البترول ففتح ذلك مجالا لأنفاق على انشاء مجلس تأسيسي عام 2008بين تركيا وكل من العراق وسوريا وقد تم توقيع 48 اتفاقية بين تركيا والعراق متعلقة بأمور عدة غير المياه.

وعلى الرغم من عدم التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة تقسيم المياه لاسيما مياه نهر الفرات بين دولة المنبع تركيا ودولتي المصب العراق وسوريا، إلا أن ذلك لا يعني الغاء حاجة العراق في مياه نهر الفرات وأن مشكلة نهر الفرات يمكن حلها على اساس تقسيم المياه بطريقة حسابية عادلة ومعقولة وبتنسيق ثلاثي متكامل وترتيب للأولويات إذ تقسم على أساس النسبة لكل دولة دون الاضرار بالدولة الشريكة الأخرى، كل ذلك يصب في مصلحة تركيا والعالم العربي واشعار تركيا بأن مستقبلها يرتبط مع دول الشرق الأوسط وليس مع الغرب وبذلك يمكن استثمار مسألة المياه بين الدول الثلاث في الجانب الايجابي واستغلالها في توثيق العلاقات العربية التركية وقيام تعاون تركي عربي مشترك عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية حول المياه والاستفادة منها في المجال الاقتصادي سواء في المشاريع الزراعية أم مشاريع توليد الطاقة الكهربائية التي تخدم جميع دول المنطقة كما تحقق عائد مالي كبير لدول حوضي دجلة والفرات الثلاث وتقوي الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما بين تلك الدول. وايضا يمكن استخدام المياه في تحسين العلاقات التركية مع سوريا والعراق، واتاحة الفرصة لتركيا للاستثمار في الدول العربية وتمتين العلاقات التجارية وايضا عقد اتفاقيات نفطية مع تركيا.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد عالمياً واقليمياً فأن المياه اخذت تحتل مكانة الصدارة في العلاقات العربية التركية، خاصة وان تركيا تمتلك سياسة مالية طموحة لها تأثير وانعكاس كل من العراق وسوريا. حاولت تركيا ان تجعل من نفسها مركز في الشرق الاوسط وفي سياستها لتحقيق ذلك الهدف تعمل على توظيف مركزها واستقلال مواردها المالية لاسيما مياه نهر الفرات لتظهر على الساحة السياسية، كما اشار سلمان ديميرل الى ان المياه هي مورد الدولة المنبع، اما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطيع ان تملي علينا كيفية استخدام مواردنا و بالمثل يشكل النفط في بلدان عربية عديدة مورداً بعيد المجرى ونحن لا نقول لها كيف يجب استخدامها وخاصة بعد محاولات تركيا تعزيز قوتها عن طريق المشروعات الإنمائية.

وبذلك فان تركيا تهدف الى استخدام المياه لأغراض سياسية ومساومة العراق في خيراته النفطية واستخدام المياه بما يهدد المصالح الحيوية في العراق.ان تركيا تولي اهمية لسياسة المياه وتستثمر الكثير في السدود والخزانات وتطوير مصادر بديلة للحصول على المياه ويعد وادي دجلة والفرات اكثر استقرارا من ناحية العلاقات السياسية لأنها منطقة مقسمة بين تركيا والدول العربية فلا تنطلق حدود و موارد المياه الطبيعية السطحية والجوفية مع الحدود السياسية وقد يؤدي ذلك الوضع إلى التنافس وفى حدوث نزاعات خاصة مع جود المشاريع الاروائية في حوض دجلة والفرات(الشمري و جاسم : 2020، ص48) خاصة ان وقوع منابع دجلة والفرات في الاراضي التركيبة يمنح تركيا موقعاً متميزاً وقوة مهمة فيما يتعلق باستخدام مياه النهرين مشاريعهما الاروائية دون الالتفات الى مستوى العراق وسوريا ومحاولة تغليف مساله المياه بإطار سياسي، عندما قسمت اقاليم الامبراطورية العثمانية بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣ والتي تضمنت في الماده ١٠٩وجوب عقد اتفاقية بين الدول نتيجة الحدود الجديدة لضمان المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة اشتملت على ستة بروتكولات لتنظيم جريان مياه النهرين وتم عقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين تركيا والعراق عام ١٩٤٦(نفال و بدر: 2012، ص34-35).

لذا عندما انشأت تركيا سد كيبان عام 1964، استطاع وفد تركي اقناع وفد عراقي بأهميته لتنظيم جريان نهر الفرات لدرء الفيضانات وتنظيم تصريف النهر ومن جانب اخر نفت تركيا استخدام مياه النهر لأغراض الزراعية وبدأت تركيا بوضع مخطط شامل لمشاريع مائية على الفرات كمقدمة لمشروعها الكبير مشروع جنوب شرقي : لاناضول الكبير الذي بدا عام 1981(ماضي واخرون: 2014، ص24) دون الرجوع إلى اللجنة العراقية التركية المشتركة لعام

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1980، والتي نصـــت تحديد كمية المياه التي تحتاجها كل من العراق وتركيا(طفاح واخرون : 2000، ص10)، لأغراض الري وتوليد الطاقة بلغ عددها 22ســـداً و ٣٧ خرانا و ٢٨ محطة كهربائية وشـــبكة الاروائية فبدأت علاقات جديدة مع دول الجوار وفق ذلك الاعتبار من عامل ضـغط قوي يتمثل بتحكمها في موارد هذين النهرين ذلك ان نهري دجلة والفرات لا تخضـعان لاي اتفاق سـياسـي او قانوني بحفظ الحقوق المكتسـبة تاريخياً ذلك لرفض تركيا التوصـل الى الاتفاق مع سـوريا والعراق يكون له صـفة قانونية ملزمة ذلك ان تركيا تسـعى الى الاسـتحواذ على المياه نهري دجلة والفرات واستخدامها كسلاح استراتيجي في تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط النفطية.

على الرغم من خرقها لمبادئ وقواعد القانون الدولي الخاصـــة باســـتغلال مياه الأنهار ويعد دجلـه والفرات نهران دوليـان يقعـان في إقليم اكثر من دولـة وكـل دولـة يمر في اقليمهـا تمـارس ســيادتها على الجزء المار فيها مع مراعاة حقوق ومصـــالح دول مجرى النهر الأخرى وهذا النوع من الأنهار تخضع لأحكام القانون الدوليين حيث الملاحة والاستخدام.

ان مشـروع سـد وخزان كيبان الذي يقع على الامدادات الشـمالية لنهر الفرات جنوب شـرق تركيا انتهى العمل منه عام ١٩٧٥ اما مسـاحة البحيرة الاصـطناعية 68 كم ويعد هذا المشـروع الأسـاس لعلميات التخزين للفائض المائي على المدى الطويل وتقدم الخزانات القائمة على اسـفل كيبان بأعادة تنظيم المياه المتصـــرفة من الخزان للأحتياجات له ٢٥،٧ ألف ميكا واط، مشـــروع قرقفايا وهو ثاني المشـاريع الكبيرة التي تقدمها تركيا حبان نحو 11 كم على المجرى الرئيس لنهر الفرات ويقع جنوب سد كيبان نحو 66 كم اكتمل العمل به عام ١٩٨٦ وهويتهم بتغذية الاراضـي الزراعية، وعند ملئ خزان السد لم يجر أي قطع المياه نهر الفرات لان ذلك يشكل مخالفة لتعلمية تركيا لبنوك الدولية المحمولة المشروع والتي استوطنت عدم الإقرار بالدول المجاورة.

كما ويعد سد وخزان اتاتورك القلب لبقية المشاريع المقامة على حوض نهر الفرات ويعد رابع سـد في العالم من حيث الحجم وهو متعدد الأغراض والاسـتخدامات اسـتخدم عام ١٩٩٠ يهدف المشـــروع الى ارواء مســـاحة 843 الف هكتار من الأراضـــي الزراعية وإنتاج، اما بحيرته الاصـــطناعية فتبلغ ٨١٧كم، اما سـد شـانلي اورفه عبارة عن نفقين كبيرين يبلغ طولهما 28كم ويبلغ تصـريفهما ( 328م3 / ثا ) والغرض منها نقل مياه الفرات إلى سـهول اورفه وهران ويأخذ ثانلي اورفه مياهه من سـد اتاتورك ويروي مسـاحة تقدر بـــــ ٤٧٦٤٧٤ ألف هكتار ويسـتثمر المشروع لأنتاج الطاقة الكهرومائية التي اقيمت فيها.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ويتضـــمن مشـــروع ري ماردين جيلان بنار ري مســـاحة من الأرض في مرحلتين تتضـــمن المرحلة الاولى ارواء 230130 هكتار بطريقة الري، والمرحلة الثانية ارواء ١٠٤٨٠٩ هكتار بطريقة الري بالواســـطة إما عن فروم وى ســـيفريك – هلوان يحتل المرتبة الثانية من بيت رقعة مساحة الاراضي المروية بعد مشروع ماردين جيلان بنار الاروائي حيث تصل مساحة الراضي المروية الى ١٠٥ ١٠ هكتار بطريقة الفخ، اما مشروع ري يوزوفا ايضا بالفتح المساحة ٦٩٧٠٢ هكتار مع توليد الطاقة الكهربائية اذ يبلغ معدل انتاجه الســنوي 160 ميكا واط الســاعة ســنوياً، ومشـــروع الفرات الحدودي الذي لا يقســم الى ســدين هما بيرجك وقرقاشـــى قصـــراً من محطة كهرومائية انتهى العمل من عام 1987 .

ومشروع اويامان هذه الذي يشتمل على خمسة محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية تنتج طاقة كهربائية ســـنويا ويشـــتمل على هكتار اما مشـــروع مروج – يازكي ١٤٦٥ هكتار وينتج طاقة كهربائية، اما مشـــروع اديامان جوكصـــو– ارابات في ولاية غازي عنتاب وولاية اديامان يهدف لأرواء مســـاحة ٧١٠٩٨ هكتار وتزويد مدينة غازي عنتاب بمياه الشـــرب اكتمل المشـــروع عام ١٩٩٦، اما مشـــروع غازي عنتاب والذي يروي مســـاحة ٨١٦٧٠ هكتار وهذه الســـدود هى ســـد وخزان هانج اغز يعمل على ارواء ٧٢٢١ دونم تم انجازه عام ١٩٨٨.

لذلك يجب على تركيا الالتزام بلجنة القانون الدولي عند شـرحها المواد اتفاقية قانون المجاري المائية لعام ١٩٩٧ حيث نصت المادة الثانية من الاتفاقية على وجود قناة بين حوضين مختلفين لا يجعل منهما مجرى مائياً واحداً بالمعنى المقصـــود بالاتفاقية فقناة الثرثار التي تربط بين دجلة والذات لا تجعل منها حوضاً واحداً.

وعلى جدول اعمال المجلس الوزاري، يقول ما شير ما كونسكي الباحث الأمني في شؤون الشرق الاوســـط في برلمان المملكة المتحدة وجامعة الملكة ماري في اذن عام ٢٠١٤ – ٢٠٢٠. يجري بالفعل اســـتخدام المياه كأداة للحرب من قبل معظم الأطراف يمكن للمرء ان يدعي ان الســـيطرة على الموارد الموارد المائية في العراق هو اكثر اهمية من السيطرة على مصافي النفط خاصة في فصل الصيف للسيطرة على امدادات المياه أهمية اساسية وقال أيضاً أن قطع التزود بالمياه يؤدي لأزمات الصرف الصحي ومشاكل صحية كبيرة(جبارو و عبد المحسن: ٢٠٢١، ص444.) وفي عام ٢٠١٤ وقع العراق وتركيا مذكرة تفاهم في مجال المياه تتضمن ١٢ مادة ابرزها تأكد الجامعة العربية الذي يعقد دورتين ســـنوياً توكد فيهما الالتزام القومي بالحقوق الثابتة والمشـــروعة لكل من

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

سوريا والعراق في مياه النهرين ودعم ومساندة جمهورهما في التوصل إلى اتفاق وتمت زيارة محمد سعيد الصحاف(109) وزير الخارجية العراقي آنذاك خلال المدة التاسع والحادي عشر من شباط 1995، إلى تركيا وتم الاتفاق على امور تخص القضية الكردية فضلاً عن الجانب الاقتصادي بأجتماعات وزراء الخارجية للبلدين. فعقدت اللجنة من تأسيسها ونهاية عام ٢٠٠١ أحد عشر اجتماعاً(110). ومن الجدير بالذكر ان الحكومات والهيئات العراقية الانتقالية مثل مجلس الحكم في العراق الذي استمر حتى 30 حزيران 2004 الحقتها حكومة اياد علاوي(111)، واستمرت على حفظ السلام ذلك ان تركيا تركز على عملية الانظمام الى الاتحاد الاوربي مقابل عدم مساعدة الاكراد بأنشاء دولة مستقلة هذا يدل على ان تركيا تعيد توازن سياستها في العراق من اجل الحفاظ على مصالها في المنطقة(112).

## الخاتمة

ان الموارد المائية الحالية تقل عن الاحتياجات اليها لذلك ظهرت مشكلة امكانية تحقيق أي خطة قومية او برنامج انمائي وتنمية الموارد المائية تكون اما بأستغلال المتاح من تلك الموارد افضل استغلال دون فقد وترشيد استغلالها والارتفاع بكفاءة استخدام المياه في قطاعات الحياة المختلفة. فضلا عن تنمية المياه الجوفية والمطرية وتحلية مياه الخليج (هذه تعد تنمية افقية) اما التنمية العمودية فتكون بالأهتمام بالموارد عن طريق ترشيد الاستهلاك وتقليل الفقد منها من بداية دخولها للعراق حتى يتم توزيعها واستخدامها في المناطق الانتاجية المختلفة، خصوصا اذا عرفنا ان الاستخدام الحالي للموارد المائية هو ليس بلاستخدام الامثل فأن الزراعة من الانشطة التي تستهلك المياه بنسبة 90 بالمئة من اجمالي الموارد المائية.

## المصادر

1. ابتهال محمد رضا داود ، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية ، مجلة دراسات دولية ، العدد التاسع والستون
2. احمد جاسم الشمري ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الدول الجوار / مجلة بابل للدراسات م10 ، العدد 2، 2020

3. احمد جاسم، سياسة تركيا المائية وانعكاسها على دول الجوار ، مجلة بابل للدراسات ،2020، المجلد 10 ،العدد 2
4. احمد حسين طه الاسودي ، مشكلة المياه الدولية المشتركة تركيا سوريا العراق ، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية ، م15 ، العدد 5 ، حزيران.
5. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر للجي وطارق عبد الجليل،2 بيروت، 2011. .
6. احمد عبد الله ماضي، وناهض محمد صالح ، مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات دراسة في القانون الدولي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ،م4، السنة 2014 ، العدد 13
7. احمد عثمان ، السدود التركية تهدد بدمار أثار الأكراد في أعالي نهر دجلة ، صحيفة الشرق الأوسط بيروت، العدد ٨٤٨٩ شباط ٢٠٠٢
8. احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية أنموذج العلاقات العراقية التركية، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد ٢٠٠٢٠٣٩
9. اندرو مانجو، "تركيا والعرب بعد حرب الخليج"، مجلة الباحث العربي، العدد ٢٧ ،مركز الدراسات العربية، لندن، ١٩٩١
10. اياد علاوي ، شبوط ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط العراق انموذجا (د.م، د.ت)
11. حبيب راضي طفاح واخرون ، الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية الزراعية في أعالي حوض نهر دجلة وتاثيرها في الامن المائي للعراق بغداد :2000 .
12. حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ، 2009
13. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، 2013.
14. حسون جاسم العبيدي، اثر المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين بغداد العدد 16، 2009
15. حسين وحيد عزيز ، رفل حسين نجم ، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، 2015

16. خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية التركية ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٥
17. داليا إسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، القاهرة ،2006
18. رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، الإسكندرية، منشأة المعارف
19. روبت كابلان ، انتقام الجغرافية ، ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة وايهاب عبد الرحيم علي، الكويت، 2015
20. رياض عبد المحسن جبار ، حقوق العراق في حوض الصرف الدولي الشهري دجلة والفرات، مجلة المعهد ، العدد ا والسنة ٢٠٢١
21. سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل عالم المعرفة عدد ٢٠٩ ،الكويت، ١٩٦٠
22. سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ١،٢١ ٤ تموز – كانون الاول ٢٠١٠
23. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين عمان ، ٢٠٠٣
24. سليمان عبد الله اسماعيل السياسه المائيه لدول حوضي دجله والفرات وانعكاساتها على القضيه الكرديه ، مركز كردستان للدراسات ، السليمانيه
25. صبحي فاروق صبحي ، سياسة تركيا المانية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،
26. ضحى يوسف، نمذجة تلوث المياه، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية المجلد 31، العدد1، 2009.
27. عبد الجليل ضاري عطا الله، دراسة عن التلوث البيئي في محافظة واسط، مجلة اداب الفراهيدي العدد15، حزيران 2003.
28. عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932 ، بغداد، 1987.
29. عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية، ج3،بغداد،دار الكتب، ١٩٧٨

30. عبد الزهرة شلش العنابي توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية بغداد دار الشؤون الثقافية ٢٠٠٠
31. عبد الله حسون محمد ، مشكلة المياه بين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية السياسية الناجمة عنها ، مجلة الفتح ، جامعة ديالى العدد 38 ، شباط 2009 ، ص12
32. عبد الملك محمود، حرب بلا رصاص ضوء على ازمة المياه في العراق مجلة الرائد، العدد (31)، 2008
33. علي هارون، جغرافية الدول الاسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005
34. عمر كامل حسن ،النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التربيه ، جامعة الانبار، 2002
35. عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية–التركية ١٩٣٢–١٩٥٨، جامعة الموصل، ١٩٨٦
36. غالب عبد الخالق ، الموارد المائية ومشاريع الري والتخزين في تركيا ، وزارة الري ، دراسة غير منشورة 1989
37. غالب عبد الخالق، الموارد المائية ومشاريع الري والتخزين في تركيا، وزارة الري، دراسة غير منشورة، ١٩٨٩
38. فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية–التركية، بغداد، ط٢،١٩٧٦
39. فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة في الشرق الأوسط، دار ٩٦ البشير للثقافة والعلوم، طنطا، ١٩٩٨
40. فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ، 2014 .
41. محمد الهامي ، تركيا جذور الصراعات الداخلية ، المعهد المصري للصراعات، 2017
42. محمد جواد علي المبارك ، تركيا ومشاريع المياه الشرق أوسطية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 15 ، جامعة بغداد ، 1997
43. محمد جواد علي المبارك، "تركيا ومشاريع المياه الشرق اوسطية"، نشرة مركز الدراسات الدولية، العدد ١٥ ،٩٤ كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

44. محمد عبد صالح و م. م حسين مشتت طريو، السياسية التركية إزاء العراق دراسة في البعد بين قضية كركوك ومشاريع المياه ، نشرة شؤون عراقية ، مركز الدراسات السياسية والقانونية، جامعة النهرين العدد (١٢) حزيران ٢٠٠٧
45. محمود عبد الرحمن خلف الزيدي، سياسة تركيا الخارجية مع الدول الجوار العربي سوريا والعراق 1980-1993 ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ،2002
46. معد بن خضراء إسرائيل وحرب المياه القادمة ، دمشق ، دار كنعان للدراسات والنشر، 1998.
47. مهدية صالح حسن العبيدي، العلاقات العراقية التركية 1968-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٦
48. الموسوعات:
49. نفال احمد بدر ، الابعاد الجيوسياسية المشكلة مياه حوض نهر الفرات واثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الازهر
50. نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة مجلة المستقبل العربي، العدد 359، بيروت، 2009،
51. نوار جليل هاشم، مشكلة تلوث المياه في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 17.
52. وليد رضوان العلاقات العربية – التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية و *ppk* في العلاقات العربية – التركية: العلاقات السورية التركية نموذجا، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦
53. ويكيبيديا الحرة، *https://ar.m.wikipedia.org*
54. ياسر عبد الحسين ،السياسة الخارجية في عهد أحمد داوود اوغلو: دراسة في مستقبل العلاقات العراقية – التركية، مجلة ابحاث استراتيجية، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد الخامس، 2013